

سد النهضة.. نفس اتفاق المبادئ الآن وليس غداً

نزار قنديل

يَصرُّ نفر من مصريين منتسبين للعمل الإعلامي، قليل منهم بحسن نية، وكثير بتواطؤٍ يبدو مفضوحاً، مع نظام عبد الفتاح السيسي، على الدفاع عن توقيع كارثي لديكتاتورهم المفضل، في العام 2015 في الخرطوم، على ما سُمّي «اتفاق المبادئ»، الخاص بتشبيد سد النهضة الإثيوبي، كيف لا وهو الذي يخلصهم من عدوهم الفكري اللدود، بالقتل، والاعتقال، والتشريد؛ ثم يوفر لهم الملاذ الآمن تجاه خلق الله، بادعاء المنكر، «صدك هذا، لكن ما باليد حيلة، وقد أصبح أمراً واقعاً، علينا التطبيع معه والتعايش»، وصولاً إلى الانسجام والتماهي؛ دفاغاً عن «بقاء الوطن»!

أي «وطن» هذا الذي يُبنى على جماجم مواطنيه وعظامهم؟ لن يجيبك أحد، ولن تسمع سوى همهمات، أو تآتات؛ إذا لم يتلك شيء من مصطلحاتهم «الفخيمة»، عن التحليل الرغوي، والعقلانية، والضرورة، والواقعية؛ وأشياء أخرى كثيرة.

على أن هناك جوانب خطر أخرى، في ما يدلس به هؤلاء، من كان حسن النية، منهم، بل وساذجاً، ومن اختار التواطؤ، واحترف الدعايب المنكر، بحثاً عن عودة إلى مقعد بالقرب من الديكتاتور المفضل، كيف لا وهم يتوهمون أنه بلغ درجة التمكّن، والاستعلاء في الأرض، ودليلهم أن بعض من كانوا يعارضونه يتقرّبون إليه، أو على الأقل لم يعد لديهم مانع في التطبيع معه، وإعادة تأهيله، وترويجيه، وبيعه للناس، حاكماً شرعياً للبلاد، وكان انقلابا لم يتم، ومجازر لم يرتكبها على مدار سبع سنوات عجاف، تقترب من إتمام الخاتمة!

الأخطر أن هؤلاء، في معرض دفاعهم عن ديكتاتورهم، الكارثي على البلاد والعباد، يدلسون على الناس، بادعاء أن الحديث عن أن النقطة الفاصلة، في كارثة سد النهضة، ليست في التوقيع على اتفاق المبادئ، أنجزت خلالها إثيوبيا، وليس قبلها، أكثر من 80% من سد النهضة، وأن الإثيوبيين كانوا ينوون ويخططون لبناء السد قبل التوقيع بسنوات.

لا يرى هؤلاء المدلسون في إعادة الأمور إلى أصلها، الحقيقية دافِعاً، إلا بسبب حالة يسفونها «الاستقطاب السياسي»، وكان علينا، بمناطقهم المدلس هذا، أن ننفرخ للسفسطة حول «سد الاستقطاب»، أتهمهم بأنهم من بناته الأوائل، لا أن نعمل على نسف النتائج الكارثية لإتمام إنشاء سد النهضة وتشغيله، وفقاً للمخطط الإثيوبي! المشكلة، في رأي هؤلاء (أوتدليسهم)،

فقط، هي الاستقطاب، وليس شيئاً آخر، حتى وإن بدأت دوائر ديكتاتورهم المفضل تبحث إعلان الانسحاب من هذا الاتفاق؛ أو ربما تمهد لهذا، بل بمعنى بعض هؤلاء في ممارسة التبدليس، بادعاء أن إثيوبيا لا تعير هذا الأمر اهتماماً، ولا تعوّل عليه، ولا تستند إليه في تعنتها والتعامل مع محطات التفاوض فرصاً ذهبية لإهدار وقت ومفاوضيهم المصريين والسودانيين، وجهدهم وتركيزهم، بينما لا تتوقف هي لحظة واحدة عن تنفيذ مخططها وفق برنامجها الزمني، بلا تغيير.

لن تخوض المقالة في تقييم أخلاقي، وإنساني لهؤلاء، و«خلينا في موضوعنا»، وإن كان الموضوع واحداً متشابكاً، ذا جوانب متعددة، وموضوعنا هنا بتحديد وأضح أن التوقيع الكارثي أوصلنا جميعاً إلى هذا الوضع الذي يبحث كل مخلص عن مخرج منه، يستوي في هذا البحث العشاق المستترون لديكتاتور المفضل ومن يرفضون انقلابه باعتباره تاسيساً للكارثة، وكوارث أخرى، بل وحتى الذين يحترقون «دور المعارضة»، ويتماهون معه في أشياء كثيرة.

ما هي مشكلة «اتفاق المبادئ»، إذا؟ باختصار، أنك أعطيت مشروعية دولية لحق إثيوبيا في بناء السد، وتنازلت طوعاً عن ورقتك الأقوى في أي تفاوض، وتمتثل في أنه قبل توقيع الديكتاتور، لم يكن للبيد الدولي أن يشارك في تمويل بناء السد، باعتباره يتعلق بموضوع خلاف بين الدول، لم يحسم وفقاً لقواعد القانون الدولي؛ وهو ما أعطى لكل الدول ذريعة التمويل والمشاركة، والاستثمار في إنشاء السد، والمشاريع المترتبة عليه.

يحتج بعضهم بما يسمى اتفاق عنتيبي الذي وقعته إثيوبيا مع أوغندا، وهذا تدليس آخر يمارسه هؤلاء أيضاً، لأن هذا الاتفاق ليس معترفاً به دولياً، ولا أممياً، وإلا لم تكن إثيوبيا في حاجة لاتفاق مبادئ، ولا غيره... يقول عضو وفد التفاوض السوداني، أحمد المغني، الذي اضطر للانسحاب بعد ما رأى من تدخل رؤساء الدول الذي أعطى إثيوبيا كل شيء: «اتفاق المبادئ الموقع في 23 مارس (آذار) 2015، شارك فيه سبعة مستشارين قانونيين من إثيوبيا، وعباء الخبراء القانونيين لمصر والسودان، وهو جاء لإسكات الأصوات التي تثيرها المعارضة في السودان ضد المشروع الإثيوبي. وللأسف، كانت نتيجة الاتفاق الثلاثي لقادة الدول أنه جعل الوضع أسوأ، بـ«نهاية الإثيوبيين»، لأنه تسبب في تقوية الموقف الإثيوبي وقُضِن سد النهضة، وحوله من سد غير مشروع إلى سد النهضة،

مشروع قانونياً، لأن فيه إطار مبادئ، ولم يكن هناك داع لهذا الاتفاق الذي كان يتضمن 10 مبادئ، في حين أن في اتفاقية عنتيبي 15 مبدأ تم الاتفاق عليها بالإجماع، وكانت أفضل من اتفاق المبادئ. كما أن إثيوبيا تدخلت لإعادة صياغتها بما يحقق المصالح الإثيوبية فقط، وحذفت بند الأمن المائي، وهو ما يعني ضعفاً قانونياً لاتفاق المبادئ، خاصة أنه لا يعطي مصر والسودان ولا نقطة مياه وأضعف الاتفاقيات التاريخية».
لن تكون في حاجة إلى جهد كبير لتتيقن أن «اتفاق المبادئ» هو البدء والنتهى، وملجأ الإثيوبيين وملاذهم حين تواجههم بتعنتهم الجهنمي، خلال المفاوضات، ولعلّه بكفكك الأحداث من تصريحاتهم، فهذا هو وزير الطاقة والمياه الإثيوبي، سيليشي بيكيللي، يدعى أن بلاده تنفذ المبدأ الخامس من الاتفاق «بالحرف الواحد»، وأنها أطلعت دولتي المصنّب على جميع الاحتمالات خلال مفاوضات واشنطن، وأن حالة الجفاف تحديداً تقدر احتماليتها بأقل من 4% خلال أول عامين وفقاً لأكثر التحليلات تشاؤماً، وأنها تلتزّم بعدم الإضرار بالدولتين في تلك الحالة، وأن الإخطار المسبق الوحيد، الذي تكلف به إثيوبيا ضمن الاتفاق، هو إخطار دولتي المصنّب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد. ويتضمن هذا المبدأ بنداً آخر تفسره إثيوبيا لصالحها فقط، هو «الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لما لك السد ضبطها من وقت إلى آخر».

وقد سجل «العربي الجديد» أنه أصبح معناداً، في كل محطة تتفاقم فيها أزمة سد النهضة، أن تلجأ إثيوبيا للترويج السياسي والإعلامي لما تصفها بـ«مخالفة مصر لاتفاق المبادئ»، 2015، وأن تطالب بالعودة إلى الإطار التطبيقي لذلك الاتفاق، كما صدر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية دينا مفتي والسفير الإثيوبي في القاهرة ماركوس تيكلي قبل أيام، في محاولة للرد على الهجوم المصري السوداني المستمر على التلاعب الإثيوبي بمسار المفاوضات والإصرار على إنجاز المء الثاني للسد قبل نهاية يوليو/ تموز المقبل، من دون اتفاق نهائي ملزم على قواعد الماء والتشغيل.

وأشرنا أكثر من مرة إلى أبرز سلبيات اتفاق المبادئ أنه حمل اعترافاً صريحاً بحق إثيوبيا في بناء السد، الأمر الذي لم تكن مصر قد بادرت إليه من قبل، وأقرّ ثانياً بحق الإثيوبيين السيادي في إدارته، ولم يقرّ أي إجراء قانوني دولي عليها حال مخالفة الاتفاقيات السابق توقيعها في

سد النهضة..

” أبرز سلبيات اتفاق المبادئ أنه حمل اعترافاً صريحاً بحق إثيوبيا في بناء السد، الأمر الذي لم تكن مصر قد بادرت إليه من قبل

نسف الاتفاق،

بانسحاب مصري -

سوداني، يمكن أن

يمكك نقطة انطلاقة

حقيقية لتدارك بعض

تداعيات الكارثة

إطار الإدارة المشتركة لمياه النيل، وبصفة خاصة عامي 1902 و1993. وعلى الرغم من أن لجنة الخبراء الدولية، وتقريري المكنتين الاستشاريين اللذين تمت الاستعانة بهما في المفاوضات السابقة، كانت قد أخذت الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية التي ستلحق بمصر جراء المشروع، إلا أن اتفاق المبادئ الذي أصر عبد الفتاح السيسي على توقيعه، بل ويعتبره من إنجازاته، يوفر حماية للتصرفات الإثيوبية الحالية، فالمبدأ الخامس من الاتفاق، عن التعاون في المء الأول وإدارة السد، يكتفي بالنص على التشارك في وضع «الخطوط الإرشادية والقواعد» من دون تفاصيل التشغيل، ويجيز لإثيوبيا إعادة ضبط سياسة التشغيل من وقت إلى آخر، بشرط «إخطار»، وليس أخذ رأي أو استئذان مصر والسودان. وتستند إثيوبيا للمبدأ الثاني من هذا المبدأ لتبرّر لنفسها وللعالم أن القواعد التي يجب الاتفاق عليها لا يمكن اعتبارها ملزمة في أي حال، لأنها موصوفة

«العدالة والتنمية» المغربي.. عزلة سياسية بقفل دستوري

الأولى في انتخابات سبتمبر/ أيلول المقبل، لكنه سيحد نفسه أمام سؤال صعب الجواب: ماذا سيفعل بانتصار حازّه في سياق عزلة سياسية ونشور برلماني - حكومي - دستوري؟ سيحد صيغة أخرى لازمة أنخرطه في الحقل السياسي، كما تم توصيفه من عقود في المغرب، واحتمال خروجه إلى المعارضة، ولو كان الأول في قائمة الأحزاب، بنض الدستور صراحة على حقه في تحمّل تشكيل الحكومة كما سبق لأحد مؤسسيه، الوزير السابق لحسن الداوي، أن قال في حوار صحافي. القراءة الثالثة أن الأزمة الحالية قائمة، لأن حلها السياسي المنطقي، منذ البداية، كان استقالة الحكومة الحالية، وذلك لاعتبارات عديدة، ليس أقلها: التعديل الحزبي الحاصل على أكبر عدد من النواب البرلمانيين، والذي تم على أساسه تعيين أمينه العام رئيساً للحكومة الحالية، بل حصل على أغلبيةٍ من النواب خارج هذا الحزب. تشكل أغلبية جديدة من أحزاب بعضها مشاركان كقفي الحكومة وبعضها في المعارضة، وهو ما حوّل الأغلبية أقلية والأقلية أغلبية، في وضع غير مسبوق. ويرى منتجعون عديدون أن هذا الوضع، في الدول الديمقراطية المتأصلة، يترتب عنه استقالة رئيس الحكومة، وأن رئيس الحكومة فشل في إحراز توافقات لتجاوز الأزمة.

لقد انضاف إلى التصدّع السياسي البرلماني الحكومي في المغرب موقف من الشير الدستوري والقانوني لإحدى الهيئات الأعلى في الهندسة الدستورية للقضاء. وهو ما قد ينبئُ بفصولٍ أخرى، قد تؤثر على التدبير السليم للانتخابات المقبلة التي بدأ مناخها ينشر طقسه منذ الآن.

(كاتب مغربي)

” الحزب القوي سيظل قويا في المقبل من الاستحقاقات، بعد أن تمكّن من الحفاظ على وحدته التنظيمية، على الرغم من كل الهزّات

صرّحت المحكمة الدستورية المغربية، وهي أعلى هيئة قضائية في المغرب، أنه ليس في اعتماد القاسم الانتخابي ما يخالف الدستور

كثيرين، قد تشي هذه القوة، حتى ولو ترجمت إلى زيادة انتخابية ونتائج في الصناديق، بمقدمة لازمة مقبلة. عندما يريد أن يكون الحكومة. ومن المرجح، لبيد أن خصومه قبل أنصاره، أن «العدالة والتنمية» سيكون في قيادة الأحزاب

وعدم اشتراط نسبة معينةٍ من الأصوات، يتعين على لوائح الترشيح الحصول عليها للمشاركة في عملية توزيع المقاعد، ليس فيه ما يخالف الدستور، إذ لا يمتن حرية ونزاهة الاقتراع وشفافيته، ولا بدور الانتخابات المعتمدة أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، كما هو مقرّر، على التوالي، في الفصلين 2 و11 من الدستور». وأفاد القرار بأن الدستور المغربي لا يتضمّن أي حكم يتعلق بالنظام الانتخابي، بصفة عامة، ولا أي مبدأ يراعي في الاختيارات التشريعية المتعلقة بنمط الاقتراع، وطريقة احتساب القاسم الانتخابي، والقاعدة المعتمدة لتوزيع المقاعد على اللوائح المترشحة التي لم يبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها سقف القاسم الانتخابي، وتحديد نسبة معينة من الأصوات التي يتعين على لوائح الترشيح الحصول عليها للمشاركة في عملية توزيع المقاعد.

عكس ما كان متوقعا من حزب سياسي بقود الحكومة التي تقدّمت بمشروع القانون، واحتكم للبرلمان في التصويت عليه، واختار، في النهاية، التحكيم الدستوري عبر المحكمة الدستورية، فإن «العدالة والتنمية»، عبر أمينه العام ورئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، رفض القرار الدستوري في هذا الصدد. وقد قال العثماني إن القاسم الانتخابي، كما تمت المصادقة عليه في البرلمان وأيدته المحكمة الدستورية، «غير مقبول»، وأعاد تمسك حزبه بموقفه ما قبل قرار المحكمة الدستورية، الأمر الذي سيطرخ أبعادا أخرى لمعركة القاسم الانتخابي، كاسر العظام السياسي، ومحاولات تأويل سياسي لقرار دستوري. ومض على عبارة «ليس فيه ما يخالف الدستور»، حسب رجال القانون، «تجعل من قواعد الدستور عتبة للحقوق والواجبات،

الكاتب المحكّب الرئيسي، لندن Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY Tel: 00442071480366
مكثب الدوحة
الدوحة - الدقنة - برج الفردان - الطابق العاشر - هاتف: 0097440190600

رأب ريس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميد منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ متلوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البيارى** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نيك التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)